د/ لقان حسينة

محاضرات في النظام التربوي الجزائري (السنة الثالثة علم النفس التربوي و الثالثة أرشاد وتوجيه)

التحولات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الوطنية في تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحالي :

عرفت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين تحولات بنيوية عميقة مست مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، جاءت في سياق داخلي متأزم وتغيرات دولية كبرى. وقد كان لهذه التحولات أثر بالغ على النظام التربوي الجزائري، الذي وجد نفسه مطالبا بإعادة تحديد وظائفه، أدواره، بما يتلاءم مع الواقع الجديد. وسنتاول فيما يلي أهم التحولات الوطنية وانعكاساتها على النظام التربوي الجزائري خلال هذه المرحلة المفصلية.

أولا :التحولات السياسية وأثرها على النظام التربوي :شهدت الجزائر مع نهاية ثمانينات القرن الماضي تحولات سياسية جذرية تمثلت في إقرار التعددية السياسية بموجب دستور 1989، والتخلي عن نظام الحزب الواحد،ثم دخول الجزائر في أزمة الشرعية السياسية والتي أدت إلى عدم الاستقرار المؤسساتي للدولة الجزائرية (1992–1999)، وبروز ظاهرة العنف السياسي المسلح أو مايسمى بالعشرية السوداء ،حيث أدت هذه التحولات إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا أثر على النظام التربوي ومردوديته وأثر على وظيفة المدرسة بشكل خاص .

وتأثرت المدرسة بانعدام الأمن وتوقف الدراسة في بعض المناطق وخاصة الريفية ،وكان هناك استهداف للإطارات التربوية(معلمين،مدراء،مفتشين ...الخ)،وذا أدى إلى تراجع فعالية المدرسة في أداء وظائفها التعليمية والتربوية والاجتماعية ،وبرزت الحاجة الملحة لإعادة المكانة لدور المدرسة التي تساهم في : تعزيز الانتماء الوطني ،والسلم وترسيخ قيم المواطنة.

ثانيا: التحولات الاجتماعية وأثرها على النظام التربوي: أفرزت الأزمة السياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر جملة من التحولات الاجتماعية، من أبرزها : تفكك جزئي في البنية الأسرية ،تصاعد مظاهر العنف الاجتماعي ،بالإضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة وارتفاع معدل الفقر ،والهجرة الداخلية من الأرياف

والقرى إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار مما أدى إلى ظهور الأحياء الهامشية في المدن الكبرى ، وكذلك أدت هذه التحولات إلى تغير في منظومة القيم الإجتماعية نتيجة العولمة والانفتاح.

وأثرت التحولات التي شهدتها الجزائر في القرن الماضي وبداية القرن الحالي على المنظومة التربوية وهذا يتجلى من خلال :

_ارتفاع نسب التسرب المدرسي خاصة في الطورين المتوسط والثانوي ،وتنامي السلوكات المنحرفة داخل الوسط المدرسي.

-تحميل المدرسة أدوارا اجتماعية تعويضية هي : التنشئة الاجتماعية ،والوقاية من الانحراف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعلمين .

ثالثا: التحولات الاقتصادية وأثرها على النظام التربوي:عرف الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية ،وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ،تقليص النفقات العمومية ،بسبب إرتفاع المديونية الخارجية ، وهذا أدى إلى التراجع في الاستثمار في البنية التحتية للقطاع التربوي (نقص في الهياكل البيداغوجية ...)،واكتظاظ الأقسام ،ونقص التأطير البيداغوجي ونوعية التكوين وهشاشة الوضعية المهنية للمعلمين والأساتذة.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين تحسنت المؤشرات الاقتصادية مع ارتفاع أسعار المحروقات وهذا أدى إلى زيادة مداخيل الدولة وبالتالي إعادة ال'تبار للقطاع التربوي ،وتوسيع الهياكل البيداغوجية والخريطة المدرسية ،وتحسين الأجور وتحسين نوعية التكوين...الخ

رابعا: إصلاح النظام التربوي في بداية القرن الحادي والعشرين: ومن الأسباب الأساسية(خلفيات) الإصلاح التربوي نذكر مايلي :

-تحسين جودة العملية التعليمية التعلمية.

-تجاوز إختلالات مرحلة التسعينات.

- ملاءمة المدرسة الجزائرية لمتطلبات التنمية والعولمة.

ومن مظاهر هذه الإصلاحات : إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح التربية (2000)،وإصلاح البرامج والمناهج،إعتماد المقاربة بالكفاءات،إدماج تكنولوجيا الإعلام والإتصال في التعليم ،وإعادة تنظيم التكوين الأولي القاعدي والمستمر للأساتذة.

النظام التربوي الجزائري :

1_ مفهوم النظام التربوي:

هو مجموعة من القواعد و التنظيمات و الإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم و تسيير شؤون التربية و التعليم من جميع الجوانب، و النظم التربوية بصفة عامة هي انعكاس الفلسفة الفكرية و الاجتماعية و السياسية في أي بلد بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرح بها و معلن عنها أم لا.

و يمكن القول أن النظام التربوي هو محصلة عدة عناصر و مكونات علمية و سياسية و اجتماعية و اقتصادية و إدارية محلية و إقليمية و عالمية تسعى إلى التنمية البشرية و إعداد الفرد للحياة.

-مهام النظام التربوي:

من جملة المهام الموكلة إلى النظام التربوي ما يلي:

- تنمية شخصية الأطفال و المواطنين و إعدادهم للعمل و الحياة.

- إكتساب المعارف العامة العلمية و التكنولوجية.

- الاستجابة إلى التطلعات الشعبية و إلى العدالة و القيم.

- تنشئة الأجيال على حب الوطن.

- تلقين النشئ مبدأ العدالة و المساواة بين المواطنين و الشعوب و إعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التمييز و التفرقة.

- منح تربية تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.

- منح تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان و حرياته السياسية.

في الجزائر لا يختلف الأمر عن غيره من الأنظمة التعليمية في العالم، فهي تتشابه في المنطلقات و الأبعاد من حيث المفهوم العام لأنها تسعى كلها إلى التنمية البشرية و إعداد الفرد للحياة و لا يميزها سوى التوجهات الخصوصية في النمط الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي السائد في المجتمع كما يكمن في المرجعية التي هي مصدر فلسفته و تشريعاته و في برامج حكوماته التي تحدد أهدافه ومراميه و غاياته.

لقد ظهرت عدة قوانين و تشريعات لتنظيم التعليم في بلادنا و ذلك منذ القدم أي منذ أن عرفت تنظيمات اجتماعية و سياسية و كذالك قبل الاحتلال و أثنائه و بعده، أي مع استرجاع الجزائر لاستقلالها، فالتاريخ يخبرنا أن التعليم بالجزائر مر بعدة مراحل أهمها:

التحولات التي مست النظام التربوي بعد الاستقلال :

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام وضع اقتصادي و اجتماعي و ثقافي منهار، تجلت معالمه في تفشي الأمية و الجهل و انتشار الإمراض و قلة البنى التحتية، و نقص الموارد المالية و البشرية التي تكون في مستوى تحدي الأوضاع. لكن الدولة الجزائرية الفتية إيمانا منها بدور التربية التي تعد أساس كل تنمية، بادرت إلى تجنيد و تعبئة كل الإمكانات المتاحة آنذاك، و استعانت بالدول الشقيقة و الصديقة من أجل بناء منظومة تربوية جزائرية، و قامت في هذا السياق بمساعي حثيثة لإدخال إصلاحات عبر المراحل التالية:

- المرحلة الاولى (1962 – 1970) كان النظام التربوي في هذه المرحلة شديد الصلة من حيث التنظيم و التسيير بذلك الذي كان سائدا قبل الاستقلال التابع للإستعمار، إلا أنه شهد تطبيق قرارات نوعية متعلقة بالتعريب و الديمقراطية و التوجه العلمي و التقني، و ذلك طبقا للمواثيق الأساسية للأمة.

كما شهدت هذه السنة تنصيب لجنة الاصلاح سنة 1962، و مع ذلك لم يعرف النظام التربوي الجزائري تغييرا كبيرا و لم تشهد السنوات الأولى من الاستقلال سوى جملة من العمليات الإجرائية المتمثلة فيما يلي:

- توظيف الممرنين و المساعدين

- تأليف الكتب المدرسية

- بناء المرافق التعليمية عبر كل الوطن

– اللجوء إلى عقود التعاون مع البلدان الشقيقة

و خلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة أنه تم التركيز على تعميم التعليم و التمدرس ،أكثر من العناية بالبرامج التربوية و الإصلاح التربوي.

المرحلة الثانية (1970 – 1980): خلافا للمرحلة السابقة، عرفت هذه المرحلة مشاريع إصلاحية في مجالات الهياكل و مضامين البرامج و طرق و استراتيجيات التدريس ،كما عرفت هذه المرحلة صدور أمرية 16 أفريل 1976، و هو الأمر المتعلق بتنظيم التربية و التكوين الذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية و توحيد التعليم الأساسي و إجبار يته و تنظيم التعليم الثانوي المتخصص و تنظيم التربية التحضيرية. و قد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

– تجديد المضامين و الطرق التعليمية بالتعميم التدريجي

– استخدام ميكانيزمات فعالة لتوجيه التلاميذ خلال مسارهم الدراسي

– جعل وسائل التعليم و المضامين الدراسية منسجمة مع انشغالات المحيط

ما يلاحظ بالنسبة لهذه المرحلة أنها شهدت عددا من القرارات التي مست هيكلة المنظومة التربوية في كل أطوار التعليم // بالتوازي مع العمليات التحضيرية للإصلاح.

المرحلة الثالثة (1980 – 1990): ما يميز هذه الفترة أهو إقامة **المدرسة الأساسية** ابتداء من الدخول المدرسي 1981/1980، و قد تم تعميمها بشكل تدريجي حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج و الوسائل التعليمية لكل طور، و قد تم تصميم المدرسة الأساسية بحيث تكون وحدة تنظيمية شاملة و متكاملة و مندمجة، تدوم فترة التمدرس الإلزامي فيها 9 سنوات و تشمل هيكلتها 3 أطوار مدة الطورين الأولين (ط1 3 سنوات + ط2 3 سنوات) أي 6 سنوات أي الإبتدائي سابقا، و مدة الطور الثالث 3 سنوات (المتوسط سابقا).

ولقد كانت المدرسة الأساسية نتيجة لعاملين مرتبطين هما:

1– التطور الاجتماعي و الاقتصادي: عرفت الجزائر بعد الاستقلال تطورا كبيرا على كل المستويات مما أدى إلى زيادة تطوير المنظومة التربوية و مدها بمزيد من الإمكانات المادية و البشرية.

كما أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي أدى إلى ظهور الحاجة إلى عمال مهرة و تقنيين، و بالتالي الحاجة إلى تطوير المنظومة التربوية لكي تتماشى مع متطلبات الصناعة الجزائرية و مدها باليد العاملة المختصة.

2 – عيوب التنظيم التربوي الموروث بما فيه من تناقضات و سلبيات تتنافى مع الخيارات الأساسية و السياسية للجزائر المستقلة.

*** أهم خصائص المدرسة الأساسية:**

– دوام 9 سنوات لكل طفل (دمج مرحلة ابتدائي+ متوسط)

– ضمان قدر متساو من المعلومات لكل طفل

– توحيد لغة التعليم و القضاء على ازدواجية اللغة في التعليم الأساسي

– ربط البرامج التعليمية بالقيم الاسلامية و بالوسط الاجتماعي بعاداته و تقاليده

– تعويد التلاميذ على العمل اليدوي و ترغيبهم فيه (ربط الدراسة بالعمل لتمكينهم من التكيف مع الحياة العملية)

– مراعاة نمو قدرات الطفل عند وضع البرامج من ناحية النمو النفسي و الجسمي للطفل و منه جاء تقسيم مراحل التعليم إلى 3 مراحل مناسبة لمختلف أطوار النمو .

التعليم الثانوي: شهد خلال هذه الفترة تحولات عميقة تمثلت في : إدراج التربية التكنولوجية،التعليم الاختياري في اللغات، الاعلام الآلي ،التربية البدنية، فتح شعبة علوم اسلامية.

المرحلة الرابعة (1990-2002): هذه المرحلة كانت امتداد لسابقتها بالعمل بالنظام التربوي وفق المدرسة الأساسية، غير أن ما يميز هذه المرحلة هو التحولات المرافقة لها في الجزائر بعد دستور 23 فيفري 1989، و إقرار التعددية الحزبية و السماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بمعنى الإنتقال من الأحادية إلى التعددية، هذا من الجانب السياسي، أما من الجانب الاقتصادي، ظهرت مصطلحات و مفاهيم اقتصاد السوق و السوق الحر، حيث كان لا بد أن تنعكس هذه التحولات على المنظومة التربوية حتى تتلاءم مصطلحاتها و مفاهيمها مع الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي.

ما يميز هذه المرحلة عدم قدرة المدرسة الاساسية على الوصول إلى الهدف المنشود، و المناداة بإصلاحات تمس المنظومة التربوية من حيث تخفيف الهيكلة و إعادة النظر في طرق التوجيه و التقويم و تحسين المناهج التعليمية.

و رغم ذلك شهدت هذه المرحلة تطور كبير في نسب التمدرس خاصة بالنسبة للفتيات و هذا مؤشر على ديمقراطية التعليم من خلال مبدأ تكافؤ الفرص.

المرحلة الخامسة (من 2003 إلى يومنا هذا...): حققت الجزائر من خلال الإصلاحات التي تمت في المراحل السابقة مجموعة من الانجازات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بنية قاعدية هيكلية تربوية ضخمة من مدارس و متوسطات و ثانويات و جامعات و معاهد و مراكز للبحث العلمي
- جزأرة كاملة للقائمين على الشأن التربوي في كافة مراحله و مستوياته
- مخزون بشري و رأسمال كبير
- تحقيق مستوى عالي من ديمقراطية التعليم
- تطور ملحوظ للطلبة الجامعيين في كل التخصصات
- اتساع مجال التكوين المهني و التمهين و إعادة تنظيمه و هيكلته